



اجتماع عالي المستوى حول إصلاحات سياسات الحاكمية والاقتصاد في الجمهورية العراقية

باريس 8-10 تموز 2008

الخلاصات والتوصيات المتعلقة بالخطوات التالية التي ستتخذها الحكومة العراقية في مجال تعاون دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية القطاع الخاص ومحاربة الفساد وإدارة المساعدات

(مساهمة في العهد الدولي مع العراق)

اتفق المشاركون في الاجتماع عالي المستوى الذي عقد حول إصلاحات سياسات الحاكمية والاقتصاد ضمن إطار العهد الدولي مع العراق وإستراتيجية الإنماء الوطنية (2007 – 2010)، والذي ركز بشكل أساسي على محاربة الفساد وإدارة المساعدات، على ما يلي:

في مجال تنمية القطاع الخاص

- زيادة الاستثمارات الخاصة لخلق المزيد من فرص العمل بشكل سريع ومستدام ومحاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل وزيادة الفرص الاقتصادية للجميع.
- إنشاء مؤسسات عامة وخاصة تتميز بالفعالية والمساءلة اللازمة للعمل بشكل كفؤ في الأسواق التنافسية.
- إيجاد بيئة اقتصادية ممكنة تشجع على زيادة الاستثمار من خلال مشاريع تراعي في عملها المسؤوليات الاجتماعية والبيئية.
- تحقيق التعدد الاقتصادي وتحسين المنافسة لزيادة القدرة على الوصول للأسواق الإقليمية والعالمية
- تطوير قطاع خاص قوي يعمل كمحرك لنمو الاقتصاد العراقي بهدف مضاعفة ناتج القطاع الخاص غير العامل في مجال الطاقة بنهاية 2011 (نهاية مهمة العهد الدولي مع العراق)
- لتحقيق هذه الأهداف سيتم البناء على النتائج الأولية الناشئة عن مبادرة منظمة التعاون والتنمية – دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسياسة الاستثمار والتوريدات العامة والإصلاحات المتعلقة بمحاربة الفساد، إضافة إلى الأولويات التي حددها المشاركون العراقيون في الاجتماع عالي المستوى



سيلتزم الوفد العراقي المشارك في الاجتماع عالي المستوى بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يلي:

العملية

1. تشكيل فريق عمل لإدارة المشاريع وقدرات القطاع الخاص، سيقوم الفريق بإجراء تقييم شامل للاحتياجات التشريعية والمؤسسية والقطاعية بهدف مساعدة الحكومة العراقية في تصميم السياسات لإستراتيجية شاملة لتنمية مناخ الأعمال.
2. إيجاد آلية للتشاور بين القطاعين العام والخاص لتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ ومراقبة السياسات الحكومية الاقتصادية والمالية والإصلاحات القانونية والمؤسسية.

إصلاح المشاريع العامة

3. إعادة تشكيل المشاريع المملوكة للدولة وتعزيز كفاءتها من خلال طرح معايير حاكمية الشركات باستخدام العلامات المعيارية الدولية
4. تمكين استخدام شركات القطاع والخاص/ مشاركة القطاع الخاص في الملكية والاستثمار والإدارة في تقديم الخدمات والعمليات الحالية في المشاريع المملوكة للدولة . **النشاطات:** دعم الخصخصة وإيجاد هيئة مسؤولة. تطوير نظام لحاكمية المشاريع المملوكة للدولة في العراق
5. دعم إعادة تشكيل المصارف المملوكة للدولة وتعزيز حاكمية الشركات فيها
6. تبرير الأثر الاجتماعي لهذه الإصلاحات من خلال تعديلات شبكة السلامة الاجتماعية على أساس الإثباتات وتوسيع الخدمات الاجتماعية وخدمات التوظيف.

تعزيز المشاريع الرائدة

7. تشجيع تطوير المشاريع وإيجاد فرص عمل من خلال سياسات شاملة من ضمنها مراكز استشارات الأعمال وإلغاء العقبات الإدارية وإيجاد نظام ضريبي يسهل الأعمال وتوفير التمويل والتشجيع للمشاريع النسوية. **النشاطات:** تطوير مجموعة شاملة من السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، دعم فكرة إيجاد محطة واحدة للحصول على تراخيص العمل في هيئة الاستثمار وتطوير آلية فعالة لتمويل المشاريع الريادية.



تشجيع الاستثمار

8. تعزيز الإطار التنظيمي للاستثمار وتشجيعه من خلال تصميم إستراتيجية لتشجيع الاستثمار وتطوير ميزات تنافسية في القطاعات المختلفة وتوضيح الأنظمة التنفيذية المتعلقة بقانون الاستثمار الحالي وتصميم إستراتيجية للتفاوض وتنفيذ اتفاقيات قانون الاقتصاد الدولية (خاصة الاستثمار واتفاقيات الضرائب المزدوجة).
9. تطوير إستراتيجية شاملة لاستخدام الأراضي وتوفير الأراضي للاستثمار.
10. تحسين القدرة على الحصول على التمويل للمشاريع الخاصة من خلال تعزيز النظام المالي والإطار المؤسسي والتشريعي للأسواق المالية.
11. إيجاد آلية تضمن وجود قطاع تأمين فعال.

في مجال محاربة الفساد

سيلتزم الوفد العراقي المشارك في الاجتماع عالي المستوى بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يلي:

- دعم الحكومة العراقية في تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي بهدف تعزيز المساءلة الشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص لمنع الفساد ومحاربه بالاعتماد على التزامات الحكومة العراقية بصفتها أحد الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وبحسب الخبرة المكتسبة من الاتفاقيات الأخرى مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمحاربة الرشوة سيضمن هذا النشاط ما يلي:
12. تنمية المؤسسات والسياسات، تعزيز قدرات المؤسسات الأساسية العاملة في مجال محاربة الفساد في العراق والتنسيق بينها على المستويات الإقليمية والمحلية؛ خاصة مفوضية النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشون العامون والمجلس المشترك لمكافحة الفساد واللجنة البرلمانية للنزاهة.
13. الردع الفاعل من خلال تحسين الإدارة العامة بما فيها الإدارة المالية العامة وتنمية الخدمة المدنية
14. تحسين التنفيذ عن طريق دعم بناء القدرات من خلال أدوات عملية وبرامج تدريبية تعمل على تمكين المسؤولين والمؤسسات من تصميم وتطبيق إجراءات محاربة الفساد بشكل فاعل.
15. إعادة ترسيخ ثقافة النزاهة في المجتمع بشكل عام من خلال التحالفات والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال محاربة الفساد ونشر الوعي العام واستراتيجيات التثقيف طويلة المدى لتعزيز مفهوم النزاهة كمسؤولية عامة
16. منع تضارب المصالح وتعزيز المعايير وآليات التنفيذ خاصة الإفصاح المالي بهدف تحديد أي تضارب في المصالح ودعم الكشف عن تحقيق أي مكاسب غير مشروعة



17. الفحص والمراقبة والكشف والإشراف عن طريق تعزيز إيجاد وظائف متخصصة لديوان الرقابة المالية ولمفنتش العام ولجنة البرلمان للنزاهة
18. تحقيق التوافق بين قوانين محاربة الفساد، ضمان توافق قوانين محاربة الفساد في العراق وتبليتها للمعايير الدولية ومعرفة المسؤولين والمجتمع بهذه القوانين
19. إنفاذ القوانين والأنظمة، بما فيها صلاحيات مفوضية النزاهة في إجراء تحقيق مستقل وصلاحيات قضاة التحقيق في إنفاذ القانون لضمان إيجاد آلية فعالة للكشف عن الاحتيال والفساد وتقديم الجناة للعدالة وحماية الشهود والأشخاص الذين يقومون بتبليغ السلطات عن حالات الفساد
20. تعزيز نظام التوريدات العامة عن طريق تنفيذ القواعد الفعالة وآليات نشر العطاءات التنافسية وتعزيز شفافية العملية وضمان نزاهة النظام على جميع المستويات الحكومية. توفير التدريب الكافي لمسؤولي التوريدات العامة وتشجيع التزامات النزاهة لدى الشركات المساهمة في العطاء
21. المساعدة الدولية في مجال الفساد والجرائم المتعلقة به من خلال بناء أنظمة عاملة وقدرات تشغيلية إضافة إلى القنوات الدولية وآليات التعاون الدولي في مجالات محاربة غسيل الأموال واسترجاعها
22. التعاون والتنسيق بين المؤسسات لضمان التوافق على مستوى السياسة والمستويات التشغيلية في تصميم وتنفيذ مقاييس النزاهة ومحاربة الفساد
23. التعاون الدولي لزيادة المعرفة بالممارسات الدولية الفضلى وتعزيز مشاركة العراق في الجهود الإقليمية والدولية في مجال محاربة الفساد ودعم التزامه الكامل بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد

في مجال إدارة المساعدات

سيلتزم الوفد العراقي المشارك في الاجتماع عالي المستوى بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يلي:

24. بموجب توقيع العراق على معاهدة باريس حول فعالية المساعدات ومسؤولياته اتجاه مجتمع الدول المانحة ستقوم الحكومة بما يلي:
- وضع أهداف لتحقيق التقدم يتم تحقيقها بنهاية 2010 بحسب مبادئ الشراكة الخمسة في إعلان باريس لفعالية المساعدات والالتزامات الخمسة والسنتين المرتبطة به ومؤشرات تقدم سير العمل
 - تنظيم استبيان لتحديد خط الأساس لتحقيق أهداف 2010 التي سيتم قياسها بالمقارنة مع المؤشرات الإثني عشر المرتبطة بمبادئ الشراكة المحددة في إعلان باريس.
 - المساعدة في إعداد خطة وطنية وهيكلية مؤسسية والمسؤوليات والعلاقات اللازمة لدعم التنفيذ بحسب العهد الدولي مع العراق
 - مراقبة ودعم التقدم على أساس الأهداف الموسوعة.



- تقديم الإرشاد والإشراف واقتراح مراجعة سياسات إدارة المساعدات والعمليات التي تضمن الالتزام بمبادئ إعلان باريس حول فعالية المساعدات، ودعم سياسة الحكومة العراقية بشأن المساعدات الخارجية
25. بهدف تحقيق الالتزامات المذكورة أعلاه ستعمل الأطراف المشاركة في إطار التعاون بشكل مشترك على تطوير مشاريع محددة ضمن الخطوط العريضة للعهد الدولي مع العراق وإستراتيجية الإنماء الوطنية.